İNSAN HAKLARI VAKFI 1990 TURKEY FOUNDATION OF HUMAN RIGHTS

İNSAN HAKLARI DERNEĞİ 1986

fidh
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

قرار بشأن الانتقالات السياسية وحقوق الإنسان: التجارب و التحديات

اعتمده المؤتمر الثامن والثلاثين للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان،
٢٣-٢٨ مايو ٢٠١٣، إسطنبول (تركيا)

المادة ١: يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء. المادة ٢: لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي

أغسطس ٢٠١٣

جدول المحتويات

مقدمة ---------- ٤

أولاً ـ إصلاح المؤسسات والقضاء لإرساء دولة قانون مستدامة ---------- ٧

ثانياً ـ النساء كأطراف فاعلة في العملية الانتقالية ---------- ١٠

ثالثاً – حرية الأديان والانتقال السياسي ---------- ١٢

رابعاً – حرية التعبير والانتقال السياسي ---------- ١٣

خامساً – حقوق الأقليات والشعوب الأصلية ---------- ١٦

سادساً – تأثير الأزمات الاقتصادية على حقوق الإنسان ---------- ١٧

سابعاً – الشركات وحقوق الإنسان في المراحل الانتقالية ---------- ١٩

ثامناً – حقوق الإنسان و العملية الانتقالية وتكنولوجيات الإعلام الجديدة ---------- ٢١

تاسعاً – التحالفات والشراكات من أجل حقوق الإنسان ---------- ٢٤

المرافق: ---------- ٢٦

- برنامج منتدى إسطنبول «الانتقال السياسي من منظور حقوق الإنسان: التجارب والتحديات»
- القرارات المتعلقة بالانتقال السياسي التي اعتمدها مؤتمر الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مايو ٢٠١٣.

صورة الغلاف: مظاهرة من أجل الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في تركيا، إسطنبول، مايو ٢٠١٣
تصوير: الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

المقدمة

نظمت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان التركية ومؤسسة حقوق الإنسان التركية منتدى حول الانتقال السياسي في إسطنبول من ٢٣ إلى ٢٤ مايو ٢٠١٣. وقد التقى في هذا المنتدى أكثر من ٤٠٠ مشارك : ممثلون عن المنظمات الأعضاء في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان من كافة مناطق العالم وخبراء في مجال حقوق الإنسان وأعضاء من السلك الدبلوماسي وممثلين عن المجتمع المدني التركي.

وقد أرادت الهيئات التنفيذية للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تخصيص هذا المنتدى للعمليات الانتقالية نظرا للأهمية الكبيرة التي اكتسبها هذا الموضوع في الآونة الأخيرة عقب الربيع العربي. ومن جهة أخرى، فإن هذا الموضوع يستقطب اهتمام معظم المنظمات الأعضاء في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان. فكان من المهم تنظيم هذا المنتدى لتقديم بعض المفاتيح التي تساعد على تحليل الأوضاع في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان لتوضيح موقف الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تجاه بعض القضايا الحساسة ومعقدة للغاية. وكان أيضا من أهداف المنتدى إعطاء فرصة للمشاركين لتبادل تجاربهم المحلية في بلدانهم من أجل استخلاص دروس منها والقيام معا بوضع استراتيجيات عمل للفدرالية ورابطاتها الأعضاء.

لقد اخترنا عبارة «الانتقال السياسي» عن قصد، لأنه مفهوم واسع يشمل مراحل ما بعد النزاعات وحالات البدان التي شهدت ثورات أدت إلى تغيير النظام أو البلدان التي تمر بأزمات اقتصادية من شأنها أن تؤثر على المؤسسات الديمقراطية. وتشمل عبارة «الانتقال السياسي» عملية الانتقال نحو نظام ديمقراطي لكنها تشمل أيضا العلميات الانتقالية التي تشهد تراجعا في مجال الحريات. وقد اخترنا هذه العبارة إدراكا منا بأن العلميات الانتقالية لا تؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية.

تم اختيار تركيا لتنظيم هذا المنتدى لأن هذا البلد يمر بمرحلة انتقالية فريدة من نوعها، من أهم معالمها مفاوضات أفضت إلى اتفاق تاريخي لوقف إطلاق النار مع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على نحو منهجي وانتهاج سياسة خارجية نشطة، كل ذلك في ظل الحكومة الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الذي تولى السلطة منذ عشر سنوات، هذا الحزب الذي يضع في قلب

جلسة افتتاح منتدى إسطنبول، من اليسار إلى اليمين : بشير أتالاي (نائب رئيس الوزراء التركي)، سانغ هيون سونغ (رئيسة المحكمة الجنائية الدولية)، أوزتورك توركدوغان (رئيس الجمعية التركية لحقوق الإنسان IHD)، ستافروس لامبرينيديس (الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بحقوق الإنسان)

اهتماماته قضايا الأمن والنظام الأخلاقي في المجتمع التركي العلماني. إضافة إلى ذلك، فإن تركيا تستقطب اليوم انتباه حكومات دول الشرق الأوسط وشمال أفرقيا التي تولت السلطة مؤخرا والتي تعبر حاليا مرحلة انتقال سياسي. وفي كثير من الدول العربية ما زالت الدساتير والإطارات التشريعية في طور الإصلاح. وتعد هذه المرحلة فرصة لتحقيق خطوات إلى الأمام في مجال حقوق الإنسان إلا أنها قد تؤدي في الوقت ذاته إلى تراجع في مجال حماية الحقوق وخاصة حقوق المرأة.

وقد شاركت السلطات التركية في المنتدى على أعلى مستوى : نائب رئيس الوزراء، بشير أتالاي، قام بمداخلة في الجلسة الافتتاحية للمنتدى فيما ألقى رئيس الجمهورية عبد الله غول كلمة في الجلسة الاختتمامية.

واغتنمت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان فرصة التفاعل مع السلطات التركية لمطالبتها مجددا بالإفراج عن الصحفيين والمحامين والناشطين الحقوقيين المعتقلين بصفة تعسفية في تركيا وبالتوقيع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من قبل تركيا وباحترام حقوق الأقليات وحقوق المرأة وبضمان استقلال القضاء ونزاهته وبمواصلة عملية السلام مع ممثلي الشعب الكردي. ويتضح من خلال المظاهرات التي شهدتها إسطنبول وغيرها من المدن الكبرى في تركيا عقب مؤتمر الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان أن عملية الانتقال الديمقراطي في هذا البلد ما زالت متواصلة كما يدل ذلك على هشاشة مثل هذه العمليات. عبرت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظمتها الأعضاء عن قلقهم البالغ بشأن هذه الأحداث[١].

مداخلة الرئيس التركي عبد الله غول أثناء الجلسة الختامية للمنتدى.

في ظل التجارب التي تمت مناقشتها يتضح لنا بأن العمليات الانتقالية لا تتخذ منحى خطيا بل تتراوح بين التقدم والتراجع. فبعد الإطاحة بنظام دكتاتوري قد يحل محله نظام دكتاتوري آخر مثلما حدث في إيران بعد الثورة الإسلامية في ١٩٧٩. وعليه فإنه من الضروري توخي الحذر، وبالتالي ينبغي أن يظل المواطنون والمدافعون عن حقوق الإنسان بوجه خاص في كل من تونس ومصر في حالة تأهب.

١. أنظر إلى الخطاب المفتوح إلى عبد الله جول، ١١ يونيو ٢٠١٣ و بيان الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان عن قتل المتظاهرين، ١١ يوليو ٢٠١٣
أنظر أيضا تقرير :
http://en.ihd.org.tr/index.php?option=com_content&view=article&id=739:report-on-incidents-during-the-gezi-park-resistance-27-may-2013-10-july-2013&catid=17:special-reports&Itemid=37

وتبين مرة أخرى من خلال النقاشات التي دارت في المنتدى أن حقوق الإنسان مترابطة فيما بينها وغير قابلة للتجزئة، ونجد أمثلة جلية عن ذلك في الأزمات أو المراحل الانتقالية. وأكد أيضا المنتدى على أهمية عمليات العدالة في المراحل الانتقالية وضرورة إيلاء اهتمام خاص بحقوق المرأة وحقوق الأقليات والشعوب الأصلية التي عادة ما يتم تجاهلها في المراحل الانتقالية. كما أثار موضوع العلاقة بين الدين وحقوق الإنسان اهتمام المشاركين في المنتدى ودارت نقاشات حوله.

وسمح هذا المنتدى بمعاينة الدور المتنامي للبلدان الناشئة على غرار تركيا على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبعض تلك البلدان ما زالت تمر بمراحل تحول سياسي ما زالت وجهتها غير واضحة. ومن بين أهم التحديات التي ستواجهها حركة حقوق الإنسان في السنوات القادمة التوصل إلى وضع استراتيجيات، ولا سيما فيما يخص أنشطة الدعوة والاتصال والتحالف، تتناسب مع هذا السياق المتغير باستمرار.

وتم التطرق إلى العلاقة الوثيقة بين التنمية وحقوق الإنسان وحماية البيئة بصفة ملحة في المنتدى ولا سيما أثناء النقاشات التي دارت بشأن حقوق الشعوب الأصلية أو انتهاكات حقوق الإنسان التي تتسبب فيها أنشطة الشركات. وستستدعي هذه المسألة أيضا ردودا فعالة في المستقبل من قبل المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان.

تحتوي هذه المذكرة على ملخص للنتائج الرئيسية التي انبثقت عن العروض التي قدمت في المنتدى وعن عملية تبادل التجارب. وحتى وإن كانت هذه المذكرة غير شاملة فإنها تهدف إلى التركيز على أبرز عناصر التحليل وعلى طرق العمل التي اقترحها المشاركون والتي سيتم إدماجها في الاستراتيجيات التي اعتمدتها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في إطار مخططها الاستراتيجي المتعدد السنوات.

١. إصلاح المؤسسات والقضاء من أجل إرساء دولة قانون مستدامة

لا ينبغي أن تنحصر الديمقراطية في حكم الأغلبية فقط. فهي تستند أيضا إلى التعددية ومشاركة المواطنين واحترام حقوق الإنسان. وتشكل حقوق المرأة ومكانة الدين في الحياة العامة واحترام حرية التعبير وحقوق الأقليات مؤشرا على مدى التقدم في سبيل إرساء دولة القانون. وكل هذه العناصر مترابطة فيما بينها وتشكل دعائم للمرحلة الانتقالية. لا يمكن تبرير أي انتهاك لحقوق الإنسان بأي شكل من الأشكال حتى وإن كان ذلك بحجة الأزمة الاقتصادية أو تحت غطاء الدين.

إن الانتخابات الحرة والنزيهة شرط أساسي لإرساء الديمقراطية ودولة القانون لكنه غير كاف. إذ يجب أن تشرف على تنظيم الانتخابات سلطة مستقلة. ويمكن تنظيمها على أساس قانون انتخابي خاص يحدد نظام الاقتراع مثلما كان الحال في تونس. وفي كل الأحوال، يجب صياغة دستور بمساهمة مختلف الأطراف. ومن الضروري أيضا ضمان إجراء الانتخابات في ظروف أمنية ملائمة.

تقتضي دولة القانون الفصل بشكل واضح – ما يعني غياب كل التباس – بين السلطات. وينبغي العمل أثناء المراحل الانتقالية على وضع حد لممارسات الماضي عبر مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عهد الأنظمة السابقة ومكافحة الفساد ووضع حد لهيمنة الجهات الفاعلة في المبدان الاقتصادي من أجل إرساء أسس المساواة الاجتماعية. ويجب اغتنام فرصة الإصلاحات الدستورية للتأكيد على عالمية حقوق الإنسان بصفة لا لبس فيها وسمو القانون الدولي لحقوق الإنسان على القوانين المحلية وعلى الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة والاستثمار. ومن الضروري الحفاظ على استقلال السلطة القضائية، ما يقتضي استقلالها عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وسلطات أخرى (سياسية واقتصادية). ويجب أيضا أن يخضع الجيش للسلطة المدنية.

ولا ينبغي للعملية الانتقالية أن تفرض المصالحة بأي شكل من الأشكال، بل يجب أن تخلق الظروف المناسبة لعدالة مستقلة وفعالة ولتحديد مسؤوليات الأفراد والمؤسسات. ولا ينبغي أن يقتصر الانتصاف على التعويضات المالية فحسب بل يجب أن يكون شاملا (أي أن يشمل رد الحقوق والتعويضات وإعادة التأهيل اورضا الضحايا وضمان عدم تكرار الانتهاكات). وبموجب المعايير الدولية المعترف بها يجب احترام حقوق الضحايا وأفراد أسرهم في معرفة الحقيقة وفي العدالة وفي الحصول على تعويضات إضافة إلى حق المجتمع في معرفة الحقيقة. وينبغي وضع ضمانات لعدم تكرار الانتهاكات (إصلاحات مؤسسية ودستورية وقضائية وأمنية واقتصادية). ومن المهم التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والصكوك التي أنشئت بموجبها الهيئات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان من أجل المساهمة في تعزيز إقامة العدل.

ومن شأن اعتماد آليات للولاية القضائية العالمية أن يشجع مكافحة الإفلات من العقاب على المستوى العالمي فيما يتعلق بالجرائم الجسيمة ما من شأنه تعزيز دولة القانون.

وفي مجال إصلاح العدالة الجنائية يجب إلغاء عقوبة الإعدام والتوقيع على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام ووضع حد لعقوبة غير إنسانية وكثيرا ما تطبق ظلما وبشكل تمييزي.

وفي الأخير، من الضروري ضمان عملية شاملة في المراحل الانتقالية. يجب استشارة المجتمع المدني وإشراكه في مختلف مراحل الإصلاحات الدستورية والتشريعية؛ وخاصة فيما يتعلق بالمرأة والإعلام وقطاعات التعليم وإقامة العدل والأمن والأقليات. ومن شأن هذه الشراكة، التي تأخذ في الاعتبار التنوع الثقافي واللغوي، ضمان السير الحسن للإصلاحات وشرعيتها واستدامتها. ومن شأنها أيضا أن تضمن تكريس الحقوق الثقافية في النصوص المعتمدة.

اجتماع بين ممثلي منظمات أعضاء في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مكلفين بالتحقيق أو التحليل والنائب العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وبناء على ما سبق يجدر أن تستمر الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في دعوة الدول إلى :

- إعادة التأكيد بصفة لا لبس فيها في إطار الإصلاحات التشريعية والدستورية المرافقة للعملية الانتقالية على عالمية وسمو االقانون الدولي لحقوق الإنسان على القوانين المحلية ؛ الفصل بين السلطات واسقلال السلطة القضائية وضمان الحقوق الأساسية وتجريم انتهاكها ومكافحة الإفلات من العقاب ؛ إنشاء آليات فعالة لمكافحة الفساد ؛ التعددية السياسية ؛ احترام التنوع وحظر كل أشكال التمييز ؛ وسمو حقوق الإنسان على الاتفاقات الدولية في مجالي الاقتصاد والاستثمار.

- ضمان الحق في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويض وضمان عدم تكرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

- إدراج حقوق الإنسان والعدالة في قلب المحادثات الهادفة إلى تسوية النزاعات في مجلس الأمن للأمم المتحدة وفي الهيئات الإقليمية.

- الانضمام إلى المحاكم الدولية أو المختلطة، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية، ومنحها دعما أوسع لتعزيز بعثات التحقيق والإجراءات العقابية وكذلك الإجراءات الهادفة إلى تعويض الضحايا أو الوقاية من الانتهاكات في تكامل مع الأنظمة القضائية الوطنية.

- الانضمام إلى الآليات المرتكزة على الولاية القضائية العالمية وخارج الإقليم.

- وقف تنفيذ عقوبة الإعدام في انتظار إلغائها.

- وضع رزنامة لإصلاح الهيئات الإقليمية بما يسمح لها بأداء دور سياسي مساند للعملية الانتقالية.

٢. المرأة كطرف فاعل في العملية الانتقالية

لقد أدت النساء دورا أساسيا في الثورات أو الربيع العربي إلا أن الاعتراف بهذا الدور يختلف باختلاف مجتمعات المنطقة تبعا لمدى انتشار العقلية المحافظة فيها. وبصفة عامة، تنقسم مطالب النساء خلال هذه الثورات إلى شطرين : المساواة للجميع وتعزيز حقوقهن من أجل مواطنة كاملة. وحتى إن لم يتم بعد إعمال حقوق المرأة بشكل كامل فإن تلك الحركة لم يسبق لها مثيل في التاريخ وتدل على الأهمية المركزية التي تحتلها اليوم قضية حقوق المرأة في كافة مجتمعات المنطقة التي شهدت تلك الثورات.

مداخلة سهير بلحسن، رئيسة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان أثناء الجلسة الافتتاحية لمنتدى إسطنبول بشأن موضوع الانتقالات السياسية وحقوق الإنسان.

في **تونس**، كان للنساء دور حاسم في الثورة إلا أن السلطات لم تكن لديها الرغبة في منحهن كامل حقوقهن. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء ضمن المرشحين للانتخابات البرلمانية بلغت ٥٠٪. غير أن هناك معارضة قوية للمساواة في التمثيل السياسي. وعلاوة على ذلك، اطلقت حملة ضد اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو). ويوجد ضمن المشاركين في الحملة لنساء يعارضن الحق في الإجهاض وأحكام اتفاقية السيداو التي تحد من إمكانية زواج الأطفال وتمنع الزواج القسري.

وبصفة عامة، فإن مشاركة النساء في مفاوضات السلام والعمليات الانتقالية تبقى محدودة. على سبيل المثال، ليس للنساء إلا دور محدود في مفاوضات السلام في تركيا. وهذا رغم أن مشاركة المرأة في عملية السلام ضرورية للتطرق إلى مسألة مخلفات الحرب بما في ذلك الاعتداءات الجنسية التي ارتكبت في إطار النزاعات المسلحة، وذلك علاوة على المسائل المتعلقة بتعويض الضحايا من قبل السلطة.

في غواتيمالا، بفضل محاكمة الدكتاتور السابق ريوس مونت تمكنت النساء اللاتي تعرضن لاعتداءات جنسية من كسر جدار الصمت الذي كان قائما منذ ثلاثين عاما. فقد تمكن من التحدث لأول مرة أمام القضاة وأمام أسرهن. كما قدمت الكثير من النساء الأخريات شهاداتهن، وبينت مشاركة الضحايا في تلك المحاكمة التاريخية بأن وصول النساء من السكان الأصليين إلى العدالة شيء ممكن.

في **غواتيمالا**، بفضل محاكمة الدكتاتور السابق ريوس مونت تمكنت النساء اللاتي تعرضن لاعتداءات جنسية من كسر جدار الصمت الذي كان قائما منذ ثلاثين عاما. فقد تمكن من التحدث لأول مرة أمام القضاة وأمام أسرهن. كما قدمت الكثير من النساء الأخريات شهاداتهن، وبينت مشاركة الضحايا في تلك المحاكمة التاريخية بأن وصول النساء من السكان الأصليين إلى العدالة شيء ممكن.

وتعد مشاركة النساء في الهيئات السياسية لبلدانهن شرطا أساسيا لإنجاح التحول الديمقراطي الذي يأخذ في الاعتبار حماية حقوق المرأة. ولا يمكن اعتبار أن تخصيص حصة ٣٠٪ كحد أدنى نسبة كافية. ويجدر الذكر بأن بعض الدول التي توصف بالديمقرطية ليست في منزلة تسمح لها إعطاء دروس في هذا المجال.

ما العمل لمواجهة المحاولات التي تقوم بها قوى محافظة تهدف إلى الحد من حقوق المرأة؟ يجدر الذكر أن الطلاق قد شرع في **إيرلندا** قبل أقل من عشرين سنة وسط مقاومة شديدة. وأصبح اليوم مقبولا على نحو واسع. وما زالت مسألة الإجهاض تثير جدلا واسعا وسط المجتمع الإيرلندي. وقد بذل المجتمع المدني ولا سيما المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة جهودا جبارة من أجل توعية المجتمع وتحطيم التصورات التي تروجها جماعات مناهضة للإجهاض والكنيسة الكاثوليكية. لكن قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هي التي ساهمت في الواقع في دفع الإصلاحات إلى الأمام. وفيما يخص بعض القضايا، كالاتجار بالأشخاص والدعارة فقد أنشئت تحالفات بين منظمات مدافعة عن حقوق الإنسان وجماعات دينية.

وعليه ينبغي للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان :

- الاستمرار في مطالبة الدول باتخاذ التدابير المؤسسية والسياسية والثقافية اللازمة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة بصفة عامة وبشكل خاص في العمليات والمؤسسات الانتقالية.
- الاستمرار في مطالبة الدول التي تمر بمراحل انتقالية باتخاذ التدابير الدستورية والتشريعية اللازمة لضمان المساواة بين الرجل والمرأة وحماية الحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بهذا المجال.
- العمل على إشراك النساء في العمليات الهادفة إلى تسوية النزاعات والوقاية منها إضافة إلى تنفيذ القرار رقم ١٣٢٥ وكافة القرارات التي تلتها.
- تعزيز نشاطاتها المتعلقة بوصول النساء إلى العدالة ولجوئهن إلى الآليات القضائية وشبه القضائية من أجل احترام حقوق المرأة.
- تكثيف العمل في مجال مكافحة إفلات مرتكبي الجرائم الجنسية من العقاب.
- ويجب على المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان ولا سيما الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظماتها الأعضاء ضمان تمثيل متساو بين الرجال والنساء في مراكز صنع القرار داخل تلك المنظمات.

٣.حرية الأديان والانتقالات السياسية

إن العلاقة بين حرية الدين وغيرها من حقوق الإنسان مشكلة مطروحة في العديد من الدول التي تمر بمراحل انتقالية حيث تثير مسألة تحديد أو إعادة تحديد مكانة الدين في دولة القانون أسئلة عديدة. ومن الضروري إعادة التأكيد على سمو حقوق الفرد على الأديان. من الواجب احترام المعتقدات إلا أنه ينبغي أن تظل شأنا ينحصر في الأفراد.فلا ينبغي أن تعطى الأولوية للممارسات الدينية على حساب المعايير الدولية لحقوق الإنسان : الأفراد هم المعنيون بالحق في حرية الوجدان والتعبير عن الرأي والمعتقد. ومن شأن تدخل الدين في الحياة العامة أن يحول دين الأغلبية إلى دين الدولة ما من شأنه إن يؤدي إلى الحد من الحريات.

ويكمن الهدف المرجو في التوفيق بين كافة الآراء سواء كانت دينية أو لا. ومن بين تلك الآراء توجد آراء انتقادية بما فيها الآراء التي تنتقد الدين والتي ينبغي أن يفسح لها المجال في أي مجتمع يحترم الحقوق الأساسية، بشرط ألا تتجاوز حدودها (كالتمييز والتحريض على الكراهية إلخ). وكل محاولة تهدف إلى الحد من إمكانية الانتقاد تعد انتهاكا لحرية الرأي والوجدان. وفي المقابل لا يمكن بأي شكل من الأشكال السماح بالتحريض على الكراهية باسم الدين، على غرار بعض القنوات التلفزيونية التي تبث دعوات للقتل سواء تعلق الأمر بيهود متطرفين يحرضون على قتل الفلسطينيين أو أئمة يصدرون فتاوى تدعوا إلى القتل.

مثال **تركيا** : عندما أرسى مصطفى كمال أتاتورك مبدأ العلمانية[٢] كان الهدف هو الفصل بين الدين والدولة. واليوم يمكن لأي شخص في تركيا ممارسة شعائره الدينية أو تغيير دينه أو ارتداء رموز دينية أو عدم اتباع أي دين. وهذا يقتضي ألا تحابي الدولة والسياسات العامة أي دين على حساب الديانات الأخرى. واليوم أصبحت السلطات التركية تعتمد قوانين يعتقد أنها مبنية على قيم إسلامية (مواقيت غلق الحانات ومشاريع لبناء مساجد في أماكن رمزية إلخ). وإضافة إلى ذلك يتم إجراء محاكمات بتهمة المساس بقيم الأغلبية ما يحد من حرية التعبير تحت غطاء مكافحة الإساءة إلى الدين الإسلامي.

ينبغي للمجتمع المدني وبوجه خاص منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان العمل مع المنظمات الدينية إذا لم تتعارض مبادئها مع الحريات الأساسية. فالعمل مع تلك المنظمات من شأنه أن يشجع رؤية أوسع لحرية المعتقد.

وبناء على ما سبق ينبغي للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان :

- المطالبة بأن تشمل المؤسسات الوطنية آليات تسمح بمكافحة أشكال التمييز ولا سيما إذا كانت تستند إلى مبرر ديني.
- وضع استراتيجيات من أجل حث الزعماء الدينيين على أخذ حقوق الإنسان في الاعتبار وتبني مفهوم تعددي للدين يكون أكثر تقبلا لحرية الفكر والوجدان وأكثر احتراما لحقوق المرأة.

٢. مبدأ فصل الدين عن الدولة

٤. حرية التعبير والانتقالات السياسية

كرسي شاغر يرمز إلى المدافعين المعتقلين تعسفا والمحرومين بالتالي من المشاركة في مؤتمر الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

١٤٪ فقط من سكان العالم يعيشون في بلدان تضمن حرية الصحافة[٣]. والكثير من البلدان تمارس الرقابة، ويتم قمع حرية الصحافة على أساس القانون الجنائي أو كما يحدث في تركيا على أساس قانون مكافحة الإرهاب.

وكثيرا ما تكون وسائل الإعلام تابعة للسلطة أو لأطراف ذات نفوذ اقتصصادي وتقوم بتشويه صورة المدافعين عن حقوق الإنسان معرضة إياهم إلى مزيد من القمع كما هو الحال في نيكاراغوا. وعلاوة على ذلك، تحاول الحكومات إسكات الأصوات المعارضة عبر إنشاء منظمات تدعي أنها غير حكومية ولكنها في الواقع تابعة للحكومات مهمتها الدفاع عن مواقف حكوماتها أمام المجتمع الدولي.

تجربة بيانت في **تركيا** : بيانت صحيفة إلكترونية بديلة تتكفل بإعطاء الكلمة لمن لا يمكنهم التعبير إلا نادرا – النساء والمعارضة والأقليات – وتعكس مختلف الثقافات في تعددها. وتعتبر بيانت أنه من المهم أن تنقل وسائل الإعلام خطابات من لا سبيل له لإسماع كلمته. وتقوم بيانت بفسح المجال للخطابات الداعية للسلام في المرحلة الانتقالية وهي حريصة على التحلي بالموضوعية في الكلمات التي تستخدمها (مثلا عبر تجنب استخدام كلمات مثل «إرهابي» و»شهيد» وغيرها من العبارات المحملة بالرمزية والعاطفة). وتمتنع هذه الصحيفة من نقل الخطابات الداعية لى الثأر وتتجنب الشعارات التبسيطية مفضلة التحاليل التي تشرح الأسباب العميقة للنزاعات.

الرئيس عبد الله غول يستمع إلى مداخلة سهير بلحسن أثناء الجلسة الختامية للمنتدى. وفي الخلفية، زوجة وأطفال محرم أربي، عضو في الجمعية التركية لحقوق الإنسان وهو معتقل حاليا.

٣. بحسب فريدم هاوس أقل من ١٤٪ من سكان العالم – أي حوالى السدس – يعيشون في بلدان تحظى بتغطية واسعة للأحداث السياسية ويتمتع فيها الصحافيون بالأمان ولا تتدخل الدولة في عمل وسائل الإعلام إلا قليلا ولا تخضع الصحافة إلى مضايقات قضائية أو ضغوط اقتصادية. انظر http://www.freedomhouse.org/report/freedom-press/freedom-press-2013

حرية التعبير ركيزة أساسية في النظام الديمقرطي حتى وإن شمل ذلك الآراء غير المقبولة أو الصادمة. حدد القانون الدولي القيود التي يمكن فرضها على حرية التعبير ونص على خضوعها لجملة من الشروط التراكمية للتأويل الصارم. ويجب أن ينص عليها القانون وأن يكون لها هدف مشروع مثل حماية القانون أو المواطنين وأن تكون مبررة في مجتمع ديمقراطي مثل حماية الأفراد من الخطابات المحرضة على الكراهية العرقية والاجتماعية أو المحرضة على العنف. وفيما ما يخص تركيا تعتبر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن الدعوة الانفصالية تدخل في إطار حرية التعبير وهي بذلك تستحق الحماية إذا كانت الدعوة إلى إقامة حكم ذاتي في كردستان لا تترافق مع تحريض على العنف أو الإرهاب. أما في الولايات المتحدة فحتى بعض الخطابات التي تحرض بشدة على الكراهية محمية باسم حرية التعبير.

شبنم كورور فنجانجي، رئيسة مؤسسة حقوق الإنسان التركية (HRFT)

وتتراوح درجة الحماية من التشهير بحسب الوظيفة وينبغي أن تكون في الحد الأدنى إذا تعلق الأمر بالحكومات وفي الحد الأقصى إذا تعلق الأمر بالمواطنين. التشهير ممنوع لكن لا يمكن إدانة صحفي جنائيا بحجة التشهير بمسؤولين في الدولة. أما التشهير بالأديان فيشكل انتهاكا لحقوق الإنسان. وكما صرحت مرارا الهيئات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان فإن الفرد، الخاضع للقانون، هو الذي يمكنه الاستفادة من الحماية من التشهير وليس الدين.

قيرغيزستان : أطلقت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان مهرجانا للفيلم المتنقل. واليوم فقد تطور هذا المهرجان، وأصبحت تشارك فيه مدارس وفنانون وممثلون عن السلك الدبلوماسي والحقوقيون. ويخصص التلفزيون الوطني ثلاثين دقيقة للمنظمين لبث أفلام وثائقية تعالج المسائل المتعلقة بالمجتمع. لكن في ٢٠١٢ تم توجيه تهمة لرئيسة إحدى المنظمات الأعضاء في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في قيرغيزستان على خلفية فيلم كان ضمن برنامج المهرجان يتعلق بمسلم مثلي الجنسية. ووصفها أحد الأئمة هناك بأنها متطرفة تهدد الأمن والنظام العامين.وطالبت السلطات بحذف هذا الفيلم من برنامج المهرجان تحت طائلة المتابعات القضائية وهذا رغم أن حرية التعبير مكرسة في الدستور. وفي هذه الحالة جاء تهديد حرية التعبير من السلطات وجماعات متطرفة.

وعليه فمن المهم أن تقوم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بما يلي :

- المطالبة باحترام حرية التعبير بموجب أحكام الصكوك الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان. مساندة ضحايا انتهاكات حرية التعبير في المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية.
- حث وسائل الإعلام السمعية البصرية التابعة للقطاع العام على ضمان التعددية والتوازن بين مختلف الاتجاهات.
- مواصلة استكشاف سبل التعاون مع وسائل الإعلام البديلة في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية.

٥. حقوق الإنسان والأقليات والشعوب الأصلية

احترام حقوق الأقليات مرتبط في كثير من الأحيان بمستوى الديمقراطية وبمدى التقدم في العملية الانتقالية. الأقليات الدينية أو العرقية مستهدفة في خطابات الكراهية والعنف والتمييز وبصفة منهجية في بعض الأحيان. انتماء الفرد إلى الجنس البشري لا يمكن أن يختزل في أصله العرقي أو جنسيته أو آرائه أو معتقداته الدينية أو جنسه أو ميوله الجنسية.

قضية الشعوب الأصلية تطرح على الدول مسألة المواطنة والأمة والوصول إلى السلطة السياسية، الذي قد يتم عبر الاعتراف بالحق في تقرير المصير، إضافة إلى الحقوق الثقافية والحق في تملك الأراضي. ويقتضي الاحترام الفعلي للحقوق الفردية والجماعية للشعوب الأصلية التطرق إلى مسائل أساسية مثل إعادة توزيع الثروات ولا سيما الموارد الطبيعية والمناهج السياسية والتربوية وهيكلة المجتمعات إضافة إلى المسائل البيئية. نموذج التنمية الذي اعتمدته أغلب البلدان يرتكز على الاستهلاك واستغلال الموارد الطبيعية وبشكل عادة ما يؤدي إلى انتهاك الحقوق الجماعية للمجتمعات المحلية والسكان الأصليين. ويتم أيضا تجاهل صورة العالم لدى الشعوب الأصلية رغم أنها قد لا ترغب في اعتماد النموذج المبني على الإنتاجية والاستهلاكية ومركزية الإنسان، فالتعايش مع الطبيعة أمر أساسي لدى تلك الشعوب.
والحركات الاحتجاجية التي تعارض تلك السياسات تتعرض للتجريم والقمع في العديد من البلدان ولاسيما في القارة الأمريكية والقارة الآسياوية. ففي كولومبيا وحدها تم اغتيال ٢٤ زعيما للجماعات الأصلية بين يناير ومايو ٢٠١٣.

وفي الأخير، فإن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية غير محترمة في كثير من البلدان باسم الأخلاق. هذه الأقلية غائبة عن الواجهة ومن جملة الأسباب القمع الذي تتعرض له. وكثيرا ما يتعرض المدافعون عن حقوق تلك الفئة للمضايقات. ينبغي للمنظات الحقوقية أن تتخذ مواقف واضحة من أجل احترام حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وعدم ممارسة التمييز ضدهم.

وبناء على ما سبق ينبغي للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان :

- الاستمرار في الدعوة إلى إدراج وجوب حماية الأقليات ومبدأ التعددية في الدساتير والتشريعات.
- الاستمرار في المطالبة بالاعتراف بالحق في التدريس بلغات الأقليات وتعزيزه.
- المطالبة، في أوروبا بوجه خاص، باتخاذ تدابير لإرساء مبدأ التمييز الإيجابي من أجل ضمان احترام حقوق الروما وضمان حقهم في المساواة رسميا وبصفة فعلية.
- مواصلة وتعزيز عمل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في مجال حماية حقوق الشعوب الأصلية ولا سيما حقها في المشاركة والاستشارة المسبقة وموافقتها فيما يتعلق بالمشاريع التي من شأنها أن تضر بحقوقها.
- تكثيف عمل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ف يمجال حماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في السنوات القادمة وتشجيع تبادل المعلومات المتعلقة بهذه المسألة داخل الفدرالية وخارجها، ولا سيما في المناطق التي يعتبر فيها هذا الموضوع من الطابوهات.

٦. تأثير الأزمات الاقتصادية على حقوق الإنسان

في كثير من الأحيان تضع الدول سياساتها العامة على أساس اعتبارات اقتصادية على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان. والاستراتيجية التي تضعها حاليا دول جنوب أوروبا تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية لمواجهة الأزمة الاقتصادية تستند أساسا إلى اعتبارات إيديولوجية وتؤدي إلى تقلص الفضاء الديمقراطي وتراجع الحقوق الاجتماعية ولا سيما الحقوق النقابية. وتتعرض الحركات الاجتماعية التي تحتج على انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للقمع، ما يدل مرة أخرى على العلاقة الوثيقة بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعليه يمكن القول إن تلك البلدان تمر بمراحل انتقالية عكسية.

إن الإجراءات التقشفية تمييزية بطبيعتها من حيث أنها تؤثر بشكل كبير على الفئات الأكثر فقرا والأكثر ضعفا في المجتمع. وتخفيض النفقات العامة وتجميد أو تقليص الأجر الأدنى والانتهاكات التي تطال الحق في التفاوض الجماعي للعمال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان. مثل هذه الإجراءات من شأنها أن تعزز التيارات السياسية المتطرفة يمينية كانت أو يسارية في المجتمع. ويشهد اليمين المتطرف والشعبوية تقدما يثير القلق في فرنسا وأوروبا ولا سيما في اليونان حيث تزداد الخطابات المحرضة على كراهية المهاجرين مع تضاعف أعمال العنف التي تستهدفهم.

من الصعب اليوم ضمان تنفيذ فعلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أمام المحاكم الوطنية لأنه ليس من السهل إثبات العلاقة السببية بين الانتهاكات وعمل الدولة أو تقاعسها، وإمكانية اللجوء إلى القضاء بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيةتبقى ضعيفة.

في ظل هذا الواقع حددت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظماتها الأعضاء سبل العمل الآتي ذكرها :

- مواصلة حشد الجهود من أجل التوقيع على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي أوروبا، الميثاق الاجتماعي الأوروبي المنقح وآلية الشكاوى الجماعية التابعة له.
- توضيح أسباب الأزمة والحلول الممكنة للبرهنة على أن الإجراءات التقشفية ليست الحل المناسب. التأكيد على أن الحالة الاقتصادية لا يمكن أن تكون مبررا بأي شكل من الأشكال لانتهاكات حقوق الإنسان. صياغة خطاب بشأن التزامات المؤسسات المالية الدولية في مجال حقوق الإنسان. تعزيز التحالفات ولا سيما في المجال النقابي من أجل دعم استراتيجيات المقاومة ضد السياسات الحالية ولا سيما في أوروبا.
- إعداد دراسات بشأن تأثير الإجراءات التقشفية على المساواة لتبيين طبيعتها التمييزية (لا سيما تخفيض النفقات العامة في مجال الخدمات الاجتماعية).
- تعزيز متابعة الاحتجاجات الاجتماعية وتوثيق قمع الحركات الاجتماعية ونشر معلومات عنها ومحاسبة المؤسسات المكلفة بتطبيق القوانين.

- المطالبة بصفة منهجية باحترام المعايير المتعلقة بسلوك قوات الأمن عندما تواجه الحركات الاجتماعية.
- ضمان الدفاع عن كل الأشخاص المتابعين أمام المحاكم بسبب مشاركتهم السلمية في الاحتجاجات الاجتماعية.
- القيام بإجراءات قضائية من أجل ضمان احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بهدف تطوير أحكام قضائية تلزم الدولة في هذا المجال ولا سيما على الصعيد الإقليمي (اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان إلخ). ويمكن للمنظمات الوطنية عند الاقتضاء توفير مساعدة قضائية للعمال الذين يرغبون في تسيير الؤسسات المفلسة أو التي تخلى عنها أصحابها في إطار تعاونيات.
- تعزيز استخدام تقارير وتوصيات آليات الأمم المتحدة كوسائل للدعوة أمام السلطات الوطنية.

٧. الشركات وحقوق الإنسان في المراحل الانتقالية

ترافق الانتقالات السياسية في بعض الحالات تحولات اقتصادية. وتعد مرحلة التحول السياسية مناسبة لمناقشة النماذج الاقتصادية وفرصة للدولة للتفاوض أو إعادة التفاوض بشأن اتفاقات مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الاقتصاديين. ويعتبر الخطاب الاقتصادي السائد أن الانفتاح الاقتصادي هو في صالح الديمقراطية. غير أن هناك آثار سلبية ترتب على فتح الاقتصاد أمام التجارة والاستثمارات الأجنبية وقد تم توثيقها من قبل العديد من الدول سواء تعلق الأمر بالحق في الغذاء أو الصحة أو بيئة سليمة أو بالحق في الأرض.

يمكن للشركات أن تكون مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات أو أن تستفيد منها أو أن تكون شريكة فيها. وعليه فكثيرا ما يحرم الضحايا من سبل الانتصاف بعد تعرضهم لانتهاكات يكون للشركات ضلوع فيها رغم التقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة على الصعيد الدولي في مجال الاعتراف بمسؤولية مختلف الأطراف الفاعلة بما في ذلك مسؤولية الشركات (مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالمشاريع التجارية وحقوق الإنسان المعتمدة في ٢٠١١ والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الموجهة للشركاتت متعددة الجنسيات).

الكمبوج : عمليات الاستيلاء على الأراضي المرتبطة بمشاريع اقتصادية تحدث بكثرة في هذا البلد،ويعد قرار تجميد منح امتيازات على الأراضي على المستوى الوطني الذي اعتمد في ٢٠١٢ خطوة شكلية لم تترجم على أرض الواقع فقد تم منح امتيازات جديدة بعد اعتماده. ومع ذلك فإن المفوضية الأوروبية لم تحرك ساكنا رغم وجود علاقة مزعومة بين منح أفضليات تجارية للكمبوج في إطار نظام الأفضليات المعمم وانتهاكات لحقوق الإنسان. إذ من المحتمل أن تشجيع الصادرات الزراعية قد شجع مصادرة الأراضي في إطار مشاريع زراعة قصب السكر. وطالب قرار أصدره البرلمان الأوروبي في أكتوبر ٢٠١٢ بإجراء تحقيق في هذا الموضع.

كينيا : تتم اليوم مراجعة اتفاقات دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ) من منظور ليبرالي. ويخشى أن تكون لذلك نتائج سلبية وخيمة على السكان الأكثر فقرا. ففي كينيا، بات ٦٠٪ من الإنتاج الزراعي مهددا مع ما يرافق ذلك من تداعيات خطيرة على المزارعين وحق السكان المحليين في الغذاء. ويزداد هذا الخطر تفاقما بسبب الدعم الذي يقدمه الاتحاد ا لأوروبي لبعض قطاعاته الزراعية.

وبناء على ذلك، تم التشديد على القيام بالخطوات الآتية:

- مطالبة الدول بوضع قوانين تنظم نشاطات الشركات بما في ذلك نشاطاتها في البلدان الأجنبية ولا سيما عبر إجبارها على الالتزام بمبدأ العناية الواجبة ونشر معلومات فيما يخص آثار نشاطاتها على البيئة وحقوق الإنسان ويجب فرض عقوبات في حال عدم احترام تلك الالتزامات. المطالبة بتغيير الجهة التي يقع عليها عبء الإثبات عند التحقيق في

وجود علاقة سببية بين ضرر ما ونشاطات شركة ما في حال قيام الضحايا بمتابعات قضائية. الدعوة إلى جعل الشركات الأم مبدئيا مسؤولة عن تصرفات شركاتها الفرعية. إجبار الشركات متعددة الجنسيات على التحلي بمزيد من المسؤولية حين يتعلق الأمر باستراتيجياتها وممارساتها وذلك بما يتناسب مع وطأتها على البلدان التي تعمل فيها.

- مطالبة الدول والمؤسسات المالية الدولية والتجارية بإدراج سمو حقوق الإنسان في قلب سياساتها التنموية والاستثمارية وفي تبادلاتها التجارية. ويجب أن تترافق هذه السياسات بمؤشرات لقياس الآثار على حقوق الإنسان ويتم القياس من قبل آليات مستقلة تستجمع المعلومات من المجتمع المدني في البلدان والمناطق المعنية.
- حشد الجهود لمنع الدول من إبرام اتفاقات تنتهك التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.
- دعوة برلمانات الدول التي تمر بمراحل انتقالية إلى مساهمة أوسع في متابعة المفاوضات بشأن الاتفاقيات التجارية والدعوة إلى فرض الشفافية في هذا المجال لإتاحة ممارسة رقابة المواطن عليها. والهدف من ذلك هو تجنب قيام السلطة التنفيذية بمفاوضات غامضة وخدمة المصالح الاقتصادية الشخصية على حساب المصلحة العامة.
- تشجيع زيادة الأحكام القضائية وخاصة في إطار التحكيمات الدولية بما يتيح للدول إمكانية مراجعة أحكام المعاهدات التجارية أو الاستثمارية التي أبرمتها ثم اتضح أن لها نتائج سلبية على حقوق الإنسان دون أن تخضع لعقوبات اقتصادية مشددة.
- دفع الحكومات إلى إعداد دراسات بشأن الآثار التي قد تنجم عن الاتفاقيات التجارية قبل إبرامها مساهمة منها في الشفافية والحوار الديمقراطي مع السكان المعنيين. ويجب إعداد هذه الدراسات بصفة مستقلة وشفافة وشاملة ووفقا لمنهجية صارمة. ويجب تعزيز مكانة حماية البيئة مع ضرورة استشارة السكان الأصليين في تلك العمليات.
- تكريس فهم تقدمي للمبدي التوجيهية للأمم المتحدة بشأن المشاريع التجارية وحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتزامات الدول خارج حدودها. وتفرض تلك الالتزامت على البلدان التي تقع فيها مقر الشركات سن قوانين بشأن تلك الشركات حتى عندما تعمل في الخارج ومنح سبل انتصاف لضحايا ممارسات تلك الشركات في بلدان أجنبية (انظر مبادئ ماستريخت).
- وبصفة عامة، الدعوة إلى تعزيز سبل الانتصاف لضحايا ممارسات تلك الشركات على الصعيدين الإقليمي والدولي وتوفير مساعدة قضائية للجماعات المحلية التي ترغب في متابعة الشركات أمام المحاكم لانتهاكها حقوق الإنسان.
- تعزيز الإطار القضائي الوطني لكي تتوفر الدول وخاصة بعد تغيير أنظمتها على الأسس القضائية اللازمة لاستعادة سيادتها وإجبار الشركات على احترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق السكان الأصليين. ويجب تكريس المسؤولية الجنائية للشركات في القانون الوطني.
- البدء في العمل بشأن قضايا الفساد.

٨. حقوق الإنسان والعمليات الانتقالية وتكنولوجيات الإعلام الجديدة

تمثل التكنولوجيات الجديدة فرصة لحقوق الإنسان وخطرا عليها في الوقت ذاته كما يتبين ذلك من خلال التجاوزات التي حدثت في إيران في ٢٠٠٩.

إيران: في ٢٠٠٩، أثناء الثورة الخضراء، لجأت الحكومة الإيرانية إلى استخدام التكنولوجيا التي وفرتها شركتا نوكيا وسيمنز للتنصت على المكالمات الهواتف النقالة. وتم اعتقال العديد من الصحفيين: أحدهم كان مختبئا خارج طهران واستعمل هاتفه النقال لإرسان أخبار. وتم اعتقاله وتعذيبه قبل أن يحكم عليه بست سنوات سجنا. ويقول بأنه اعتقل بسبب تلك التكنولوجيات.

ونشرت نوكيا بيانا شددت فيه على أن الحكومة الإيرانية أساءت استخدام تلك التكنولوجيات على حساب حقوق الإنسان وحرية التعبير. وقامت نوكيا بفسخ عقدها مع إيران. لكن الحكومة الصينية تقوم الآن بتوفير تكنولوجيات مماثلة للسلطات الإيرانية.

يسمح الإنترنت للمواطنين بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان عبر نشرها مباشرة على الشبكات الاجتماعية ولا سيما أثناء النزاعات مثلما هو الحال في سوريا حيث من الصعب للغاية إجراء تحقيقات على الأرض. وتسمح هذه الوسيلة فك العزلة وكسر جدار الصمت. كما تتيح الشبكات الاجتماعية إمكانية فضح الانتهاكات بل يمكنها أيضا أن تؤدي دورا في حماية حقوق الإنسان. كما يمكن دعوة الناس عبر الشبكات الاجتماعية للتظاهر في الشارع كما حدث في الثورات العربية.

لكن الإنترنت يمكنه أيضا أن يؤدي دورا سلبيا في حال إساءة استخدام حرية التعبير مثل بث الإشاعات غير الموثقة والدعوة إلى العنف أو القتل كما يحدث مع بعض الحقوقيين. ومن جهة أخرى هناك رقابة مفروضة على الإنترنت ويتعرض العديد من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمدونين للقمع نتيجة تلك الرقابة.

الصين : أكثر من ٥٠٠ مليون شخص يستخدمون الإنترنت في الصين. وتواصل السلطات الصينة فرض رقابتها على الشبكة عبر تكنولوجيات متقدمة تؤدي فيها الشركات دورا رئيسيا مساهمة بذلك في انتهاكات خطيرة لحرية الإعلام. ومنذ ٢٠٠٥ تقوم منظمة هيومن رايتس إن تشاينا **Human Rights in China** وهي عضو في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بأنشطة دفعية وبإجراءات قضائية تجاه شركات مثل ياهو وفيس بوك. وبالموازاة مع ذلك، تجمعت شركات مختصة في تكنولوجيات الإعلام في إطار مبادرة أطلق عليها اسم **Global Network Initiative** (مبادرة الشبكة العالمية) لوضع مبادئ تسمح بتوجيه استثماراتها ونشاطاتها في الصين ووضع إطار يسمح بتوضيح مسؤولياتها. وهذا المشروع ما زال طور الإنجاز، وستشارك فيه منظمة هيومن رايتس إن تشاينا ما دامت تعتبر أن هذه العملية ذات مصداقية.

أعضاء الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان يطالبون بالإفراج عن ألس بيالياتسكي (نائب رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في بيلاروس) ونبيل رجب (الأمين العام المساعد للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان)

وعلى سبيل المثال، قامت شركات أوروبية ببيع برمجيات مراقبة **للبحرين** تم استخدامها لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان في هذا البلد. وعلى إثر ذلك اشتكت بعض المنظمات الحقوقية إلى مركز الاتصال التابع لمنظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي.

وفي الأخير، أكد المشاركون على أن المنظمات التي تدعي أنها غير حكومية في حين أنها تابعة للحكومات لا تنشط فوق الميدان فحسب بل في العالم الافتراضي أيضا، ما يقتضي تكييف استراتيجية المنظمات غير الحكومية المستقلة.

وبناء على ما سبق، اقترح المشاركون خطط عمل مختلفة:

- حشد الجهود (نشاطات دعوة وفضح الانتهاكات ومتابعات قضائية) ضد الشركات التي تبيع تكنولوجيات تستخدم بغرض تقييد حرية الإعلام والتعبير.
- مواصلة نشاطات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ولا سيما في حال انتهاك حريتهم في التعبير.
- تكثيف استعمال الشبكات الاجتماعية ولا سيما في البلدان الخاضعة لأنظمة استبدادية والتمكن من تعزيز قدرات الأطراف الفاعلة المستقلة في بلدانهم إذا ما طلبوا ذلك.
- التفكير في الطرق المناسبة للتحقق من صحة المعلومات ولا سيما مقاطع الفيديو التي تبث على الإنترنت وفي سبيل مكافحة استخدام الإنترنت بغرض التحريض على الكراهية.
- استكشاف طرق جديدة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة، وليس الإنترنت فحسب بل حتى الرسائل القصيرة عبر الهاتف التي تسمح بإيصال معلومات إلى الأشخاص القاطنين في المناطق الريفية حيث الإنترنت محدود أو منعدم.
- تكثيف العمل من أجل ربط المنظمات الأعضاء في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالشبكة عبر التكنولوجيات الجديدة (تنظيم أيام عمل بشأن مسائل خاصة مع تعبئة كافة شبكة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، إضافة إلى التعددية اللغوية إلخ).
- الاستمرار في استخدام طرق الحشد التقليدية (المظاهرات والالتماسات والحضور في الشارع ومنتديات شعبية موازية للأحداث الكبرى) إضافة إلى العمل على حشد الجهود عبر الشبكات الاجتماعية مع إقحام الشعوب الأكثر ضعفا إلى جانب النخب. مساندة الفاعلين المحليين الذين يرغبون في ذلك لإيجاد وسائل اتصال جديدة تسمح بمواجهة التحديات المرتبطة باستخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام.
- التفكير في استخدام المؤتمرات عبر الفيديو كإحدى وسائل البث التي تتيح الوصول إلى أعداد كبيرة من الناس، ويمكن استخدامها مثلا لبث المحاكمات التي تكتسي أهمية تاريخية كبرى وبعض الجلسات الرمزية أمام المحاكم.
- مواصلة فضح انتهاكات حرية التعبير ولا سيما حرية المدونين التي ترتكب باسم مكافحة الإرهاب وإدانة الدعم ال ذي يقدمه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتلك السياسات باسم محاربة الإرهاب. الاستمرار في المطالبة بإصلاحات تشريعية لتتطابق القوانين الوطنية مع المعايير الدولية الخاصة بحرية التعبير.

٩. التحالفات والشراكات من أجل حقوق الإنسان

وأكد المشاركون أنه من الضروري إنشاء تحالفات واسعة على كل المستويات من أجل التصدي للهجمات التي تتعرض لها حقوق الإنسان في أيامنا هذه. ويمكن للتحالفات التي تقام من أجل تعزيز حقوق الإنسان أن تتخذ عدة أشكال بحسب البلد – مع منظمات الدفاع عن حقوق المرأة ومنظمات الدفاع عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمنظمات الممثلة للشعوب الأصلية والعمال والشباب والمنظمات المدافعة عن السلام والعمال المهاجرين والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية وجمعيات حماية البيئة أو معاهد البحث من أجل المساهمة في صياغة حجج تدافع عن قضية حقوق الإنسان. ويمكن أيضا المشاركة في مبادرات متعددة الأطراف تشارك فيها الشركات.

تتيح الشبكات الاجتماعية إمكانية نقل رسائل إلى ملايين الأشخاص لكنه من المهم أيضا تعزيز التحالفات مع الجماعات التي لديها أعضاء ينشطون فوق الميدان.

سياسة التحالفات تقتضي توضيح نقاط الاتفاق المتعلقة بالأولويات والاستراتيجيات التي يبنغي وضعها. وتقتضي أيضا توضيح أدوار كل الشركاء، فيمكن لبعضهم أن يركز نشاطه على الانتقاد في حين يركز الآخرون دروهم على احرك والحوار وذلك في إطار تكامل الجهود وبصفة متفق عليها.

ومن الضروري أيضا التفكير منذ البداية في طرق تسوية الخلافات وحدود الشراكات ومدتها.

- تؤكد الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان على التزامها بسياسة التحالفات الواسعة والمجددة، سواء أكانت ظرفية أو طويلة الأجل، مع كل الفاعلين الذين يعترفون بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ويتقاسمون مبادئها.

المرافق :

برنامج منتدى إسطنبول «الانتقال السياسي من منظور حقوق الإنسان: التجارب والتحديات»

fidh

منتدى على هامش المؤتمر العام الثامن و الثلاثين للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
مايو 23/24
إسطنبول ـ تركيا

الانتقال السياسي من منظور حقوق الإنسان: التجارب والتحديات

بنعقد هذا المنتدى كل ثلاث سنوات في إطار المؤتمر الدولي للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، ويمثل حدثا كبيراً يجمع بين المدافعين عن حقوق الإنسان من المنظمات ال 164 الأعضاء في الفدرالية الدولية وغيرهم من الشركاء من جميع أنحاء العالم.

وقد اختارت الفدرالية الدولية عقد هذا الحدث في تركيا، وتكريسه لقضية النظر فى مسألة التحول السياسي من منظور حقوق الإنسان. تعبر تركيا اليوم مرحلة حاسمة ، فمفاوضات السلام جارية مع ممثلين للشعب الكردي عقب سنوات عديدة من الصراع الدامي، إضافة إلى ذلك فإن تركيا تستقطب اليوم انتباه حكومات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تولت السلطة مؤخرا والتي تعبر حاليا مرحلة انتقال سياسي .

الخميس 23 مايو 2013

سيعزز هذا المنتدى فرص تبادل الخبرات بين المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات من أكثر من مائة دولة. وسيناقش المشاركون مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز العدالة، ودعم المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، ومكانة الدين، ودور المرأة كفاعل في مرحلة الانتقال، وحقوق الأقليات، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ودور الشركات والمؤسسات المالية الدولية في المرحلة الانتقالية و سيعقد المشاركون تحالفات و يضعون استراتيجيات كي يكون لهم أثر فاعل في مواجهة هذه التحديات.

الصباح من 9:00 إلي 12:00
جلسة عامة
قاعة حفلات جمال ريشيت ري
ترجمة إلى: الإنجليزية ,العربية , الفرنسية , الكردية ,الروسية , الأسبانية , التركية

8:00 تسجيل المشاركين

من 9:00 إلي 11:00 **جلسة افتتاحية**
- بشير أتلاي, نائب رئيس الوزراء التركي
- سهير بالحسن رئيسة الفدرالية
- أوزتورك تورك دوغان, رئيس الرابطة التركية لحقوق الإنسان
- سانغ هيون سونغ، رئيس المحكمة الجنائية الدولية
- شيرين عبادي، جائزة نوبل للسلام, إيران
- ستافروس لامبريدينيس الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان

مسيرة الجلسة: فيراي سلمان (تركيا) ، المنسقة العامة لبيت الصلاة العالمي

من 11:00 إلي 12:00 **علاقات القوى و إعادة توزيع الأوراق: الفاعلين و قضايا المستقبل**
- أحمد إنسل أستاذ العلوم السياسية في جامعة جالاتاساراي
- فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية

الخميس 23 مايو 2013

فريق1. الإصلاحات المؤسسية كشرط لإقامة سيادة القانون.
ترجمة إلى: الإنجليزية ،العربية ، الفرنسية ، الكردية، الروسية، الأسبانية، التركية قاعة مرمره

جلسة رقم 1
إصلاحات مؤسسية من أجل سيادة القانون.
مسير الجلسة: ماباسا فال (السنغال) , الممثل الدائم للفدرالية لدى الإتحاد الأفريقي.

من 14:30 إلي 15:15 مداخلات تمهيدية
- ما هي الأولويات من أجل إقامة سيادة قانون مستديمة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية , لويس جييرمو بيريز كاسازاس، الأمين العام للفدرالية الدولية في كولومبيا.
- أية ركائز لتحفيز الإصلاحات في أطر قمعية, تولكان إسماعيلوف , رئيس حركة حقوق الإنسان في بير دوينو كيرجزيستان.
- الانتخابات في الفترات الانتقالية، التجربة التونسية. كامل جندوبي، الرئيس السابق للهيئة العليا المستقلة للانتخابات , تونس.

من 15:15 إلي 16:00 نقاش و مداخلات من الحضور
- استراتيجيات من أجل العمل في ظل القيود الصارمة في بيلا روسيا , فيزانا.
- كيف نساند قوى التغيير في الصين , حقوق الإنسان في الصين.
- **دور** العقوبات في المرحلة الانتقالية في زيمبابوي (زيميريتس).

من 16:00 إلى 16:15 استراحة

جلسة رقم 2
إصلاح القضاء من أجل سيادة القانون.
مسيرة الجلسة: آمينه بوعياش نائبة رئيسة الفيدرالية (المغرب)

من 16:15 إلي 17:00 مداخلات تمهيدية
- من العدالة الانتقالية إلي العدالة أثناء الانتقال, سديقي كابا, الرئيس الشرفي للفدرالية , السنغال.
- أية ضمانات من أجل قضاء مستقل؟ جاستون شيلبية مدير مركز الدراسات القانونية والاجتماعية الأرجنتين.
- كيف نصلح قطاع الأمن , نافاز كوتوال , مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان , الهند.

من 17:00 إلي 18:30 نقاش و مداخلات من الحضور
- العدالة الانتقالية في بيرو, العقبات و الممارسات الحميدة ـ جمعية حقوق الإنسان في بيرو.
- العدالة الانتقالية في تونس : نظرة عامة و نظرة مستقبلية من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في تونس.

الخميس 23 مايو 2013

بعد الظهر من 14:30 إلي 18:30 جلسة نقاش متوازيتان
مركز لطفي قيردار للمعارض و المؤتمرات ICEC

فريق2. الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و دور الفاعلين الاقتصاديين و الماليين.
ترجمة إلى: العربية، الفرنسية، الإنجليزية، الأسبانية، الروسية، التركية قاعة دولما باشي

جلسة رقم 1
الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية في مراحل الانتقال السياسي.
مسيرة الجلسة: ديبي ستوزارد نائبة الأمين العام للفدرالية ـ بورما/ ماليزيا.

من 14:30 إلي 15:15 مداخلات تمهيدية
- الاحتجاجات الاجتماعية كقوة من أجل التغيير، تساي شونجو نائب مدير جريدة عمال الصين ـ الصين.
- حقوق الإنسان, أداة للمطالب الاجتماعية جاكوب فان جارديرين المدير القطري محامون من أجل حقوق الإنسان ـ جنوب أفريقيا.
- أثر الأزمة الاقتصادية و المالية في أوروبا علي حقوق الإنسان ديميتريس كريستوبولوس نائب رئيس الرابطة الهيلينية لحقوق الإنسان ـ اليونان.

من 15:15 إلي 15:45 نقاش و مداخلات من الحضور
- الإكوادور : دور الفلاحين و السكان الأصليين في عملية الانتقال ـ اللجنة المسكونية لحقوق الإنسان في الإكوادور.
- كيف نعزز الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمهاجرين في روسيا ـ مركز مناهضة العنصرية.

من 15:45 إلي 16:00 استراحة

جلسة رقم 2
دور الأطراف الاقتصادية و المالية في الانتقال السياسي.
مسير الجلسة يوسف الاتاس نائب رئيس الفدرالية (تركيا).

من 16:00 إلي 16:30 مداخلات تمهيدية
- الاستثمارات الأجنبية و التجارة الدولية : عقبة أم قوة من أجل التحول السياسي؟ أوليفييه دي شوتر المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن الحق في الغذاء ـ بلجيكا.
- مسائلة الشركات , إليريو أوريب من إتحاد المحامين في كولومبيا.

الخميس 23 مايو 2013

من 16:30 إلي 17:00 نقاش و مداخلات من الحضور

• الاستيلاء علي الأراضي في كمبوديا و الرابط بينها وبين أفضليات الإتحاد الأوروبي في التجارة
، **الرابطة الكمبودية لتعزيز و الدفاع عن حقوق الإنسان** .
• كينيا و اتفاقات الشراكة الاقتصادية الكينية، اللجنة الكينية لحقوق الإنسان
• قضية (أمسيس) ـ فريق الفدرالية للعمل علي التقاضي

من 17:00 إلي 18:30 سينقسم المشاركون إلي ورشتي عمل

ورشة العمل الأولي

حركة حقوق الإنسان و المجتمعات المهشمة أو الهشة ـ
ترجمة إلى : العربية, الانجليزية, الفرنسية , الأسبانية , التركية
قاعة دولما باشي ب
مسير الجلسة. راجي الصوراني نائب رئيس الفدرالية ـ فلسطين

التجارب
استراتيجيات التعبئة ضد مشروع وحدة طاقة مائية في طاجيكستان مكتب - حقوق الإنسان وسيادة القانون
استغلال الغابات و حقوق المجتمعات المحلية في الكونغو برازافيل مرصد - الكونغو لحقوق الإنسان

ورشة العمل الثانية

الحقوق في زمن الأزمة الاقتصادية و المالية : أية استجابة من جانب حقوق الإنسان؟
بالانجليزية فقط
قاعة دولما باشي أ
مسير الجلسة ميريتش أورجونيش من الرابطة الهيلينية لحقوق الإنسان.

التجارب
انتهاكات حقوق الإنسان الرئيسية الناجمة عن سياسات التقشف ـ مراكز النصيحة القانونية المجانية من ايرلندا و رابطة حقوق الإنسان في إسبانيا.
استجابة حركات حقوق الإنسان ـ الإتحاد الدولي للنقابات و رابطة حقوق الإنسان (بلجيكا).
نظرة لتاريخ أزمة الدين الأرجنتينية ـ مركز الدراسات القانونية الأوروبية.
أية تحالفات نطور؟ رابطة الحقوق و الحريات الكيبيك.
ملاحظات ختامية : أوليفييه دي شوتر

القرارات المتعلقة بالانتقال السياسي التي اعتمدها مؤتمر الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مايو ٢٠١٣.

الجمعة 24 مايو 2013

الصباح من 9:00 إلي 12:30
ICEC مركز لطفي قيردار للمعارض و المؤتمرات

من 9:00 إلي10:30

: فريق 1 : الحريات الفردية , الحقوق المتساوية للجميع ودورها في تقوية سيادة القانون
الترجمة : العربية, الانجليزية, الفرنسية , الأسبانية ,الروسية ,التركية
قاعة مرمره
مسير الجلسة : دان فان رامدونك، نائب رئيس الفدرالية ببلجيكا

مداخلات تمهيدية:

- الدين, الفضاء العام و سيادة القانون , أسماء جاهانجير نائبة رئيس الفدرالية بباكستان.
- النساء قوة دافعة للانتقال : لأية حقوق؟ سوفي بيسيس نائبة الأمين العام للفدرالية (تونس/ فرنسا).
- حقوق الأقليات : العلمية أم المجتمعية؟ نانسي يانيز فوينزاليدا ـ شيلي.

نقاش و مداخلات من الحضور

- استراتيجيات للدفاع عن الأقليات في مصر, المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- التقاضي للغجر وحقوق المسافرين في بلجيكا ـ الرابطة.
- الحوكمة التمييزية في موريتانيا، الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان

من 10:30 إلي 10:45 استراحة

من 10:45 إلي 12:30 سينقسم المشاركون إلي ثلاث ورش عمل لمناقشة تجارب و خبرات بناء الديمقراطية.

ورشة عمل 1
ضمان حرية الفكر و الدين و الضمير.
ترجمة إلى: التركية, العربية ,الانجليزية ,الفرنسية
قاعة دولما باشي أ.
مسير الجلسة: هاريس أزهار منسق كونتراس ـ اندونيسيا

المداخلات :
- الدين و الفضاء العام في الولايات المتحدة الأمريكية ـ مركز الحقوق الدستورية
- الدين و حرية التعبير ـ الرابطة الفرنسية للدفاع عن حقوق الإنسان
-الدين و الصراع في سودان الشمال و سودان الجنوب ـ المركز الأفريقي للعدالة و دراسات السلام
حرية الدين والعلمانية في تركيا, أ . د بكير بيرات أوزبك ـ محاضر في قسم العلاقات الدولية في الأعمال التجارية من جامعة اسطنبول (تركيا) -

ورشة عمل 2
النساء بصفتهن دافعا لعملية الانتقال ـ.
ترجمة إلى : العربية , الإنجليزية , الفرنسية , الروسية , الاسبانية ,التركية
قاعة مرمره
مسيرة الجلسة : غيسو جاهانغيري، مديرة أرمنشهر ـ أوبن آسيا ـ أفغانستان

:المداخلات
تمثيل المرأة في عملية السلام في تركيا، إلكنور أوستون , ائتلاف النساء في تركيا -
مشاركة المرأة في مؤسسات المرحلة الانتقالية في تونس, الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ، تونس -
إتاحة العدالة للمرأة في جواتمالا
كيفية العمل مع الفئات المحافظة من المجتمع من أجل تعزيز حقوق المرأة في أيرلندا ـ -
مراكز النصيحة القانونية المجانية

ورشة عمل 3
تعزيز حقوق الأقليات و مكافحة التمييز: الطريق نحو الأمام.
ترجمة إلى: الإنجليزية، الروسية، الإسبانية ,التركية
القاعة ب دولما باشي
ميسرة الجلسة، إليس موغوي، مديرة ديستوانيلو (بوتسوانا)

المداخلات:
تعزيز حقوق الغجر في أوروبا الشرقية مركز مناهضة العنصرية روسيا
الديمقراطية و التعددية اللغوية: التجربة التركية لفنت كوركوت، عضو في اللجنة التسييرية للمنصة المشتركة لحقوق الإنسان (بيت الصلاة العالمي ـ تركيا)
تجربة حقوق الشعب الأصلي في الأكوادور, المؤسسة الإقليمية لتقديم المساعدة في مجال حقوق الإنسان
تعزيز حقوق المثليين و المثليات
و مغيري الجنس في السنغال ـ الرابطة السنغالية لحقوق الإنسان

الجمعة 24 مايو 2013

بعد الظهر من 14:00 إلي 18:30
مركز لطفي قيردار للمعارض و المؤتمرات ICEC

من 14:00 إلي 15:30

فريق2
دور المجتمع المدني: الإطار القانوني , الشراكة من أجل العمل
ترجمة إلى : العربية , الفرنسية , الانجليزية , الروسية, الاسبانية , التركية
مسير الجلسة : كريم لاهيجي , نائب رئيسة الفدرالية , إيران

مداخلات تمهيدية

- أية شرعية للحدود المفروضة علي حرية التعبير في مجتمع ديموقراطي؟ فنسنت بيرجية, المستشار القانوني السابق للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان , فرنسا
- تجربة النقابات في مجال التحالفات و الشراكات, إليسون تات, الإتحاد الدولية للنقابات ـ استراليا
- عرض عن العصابات او المجتمع غير المدني, اديلور رحمن خان, أمين منظمة اودهيكار , بنجلاديش

نقاش و مداخلات من الحضور

- حرية التعبير في الولايات المتحدة الأمريكية , مركز الحريات الدستورية
- تجربة التحالفات بشأن اوزبكستان, نادي القلوب المشتعلة

من 15:30 إلي 15:45 استراحة

من15:45 إلي 17:15 سينقسم المشاركون إلي ورشتي عمل ليتبادلوا التجارب الواقعية في مجال بناء الديمقراطية

ورشة عمل 1
ضمان احترام حرية التعبير

ترجمة إلى
الانجليزية, الفرنسية , الروسية, الاسبانية , التركية
قاعة مرمره
مسيرة الجلسة: شيلا نابشوا موانجا , مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان , أوغندة

المداخلات:
ـ عندما تخدم شركات تكنولوجيا المعلومات الرقابة : نوكيا في ايران ـ DHRC
ـ تجربة مبادرة الشبكة العالمية و جوجل في الصين ـ منظمة حقوق الإنسان في الصين
ـ حرية التفكير وعرض الأفلام ـ حركة بير دوينو لحقوق الإنسان ـ كيرجيزستان
ـ مكافحة الإرهاب و حرية التعبير في تركيا , فيكريت ايلكيز, بيانت المستشار القانوني ـ تركيا

الجمعة 24 مايو 2013

ورشة عمل 2
أدوات جديدة، شراكات جديدة وتعزيز التقارب من أجل الحقوق العالمية
الترجمة إلى : العربية , الانجليزية, الفرنسية, الاسبانية , التركية
قاعة دولما باشي
مسير الجلسة : عز الدين الأصبحي ـ اليمن

عرض التجارب لا سيما من المنظمات التالية:
– تحالفات مع الحركات الاجتماعية , البرازيل
– استخدام الشبكات الاجتماعية من أجل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان, المركز السوري للإعلام و حرية التعبير
– الشبكات الاجتماعية كأداة للإنذار و التعبئة في البحرين ـ المركز البحريني لحقوق الإنسان
– دور و مسؤولية الإعلام خلال مرحلة الانتقال , نادير ماتر, رئيس بيانت , تركيا

من 17:15 إلي 17:30 استراحة

من 17:30 إلي 18:30

جلسة ختامية لإبراز الدروس المستفادة من المنتدى
الترجمة إلى: العربية, الانجليزية, الفرنسية, الروسية, الاسبانية
قاعة مرمره

- سعادة الرئيس عبد الله غول، رئيس جمهورية تركيا
- إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المغرب
- نازان ر أوزتونداج ، مدرس مساعد في جامعة البوسفور
- سهير بالحسن، رئيسة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
- شبنم كورور فنجانجي، رئيسة مؤسسة حقوق الإنسان في تركيا

البرنامج متاح على

قرار بشأن الانتقالات السياسية وحقوق الإنسان

اعتمده المؤتمر الثامن والثلاثين للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
٢٣-٢٨ مايو ٢٠١٣
إسطنبول (تركيا)

يشرف المنظمات الأعضاء في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان المائة وستة وأربعون بعقد المؤتمر العالمي للفدرالية في تركيا، هذا البلد الذي يعد نموذجا عن المشاكل التي تواجهها اليوم البلدان التي تمر بمراحل انتقالية في العالم العربي الإسلامي أو في مناطق أخرى من العالم. ما زالت هناك تحديات كثيرة في هذا البلد، بعضها يرتبط بحرية التعبير وحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والنزاع الدائر شرق البلاد.

تتميز المراحل الانتقالية بمشاريع مؤسسية وسياسية كالإصلاحات الدستورية التي ينبغي أن تكون مناسبة لإعادة التأكيد بشكل صريح على المبادئ الأساسية التالية : عالمية حقوق الإنسان والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وضمان الحقوق الأساسية وتجريم انتهاكها وإنشاء آليات فعالة لمكافحة الفساد وسمو حقوق الإنسان على القوانين المحلية وعلى الاتفاقات الدولية في مجالي التجارة والاستثمار.

إن التحولات والثورات مصدرها الدعوات التي تطالب بالكرامة والعدالة الاجتماعية المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتدعو الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان الدول إلى ضمان تلك الحقوق بشكل كامل عبر إدراجها في الدستور والقانون وتخصيص أقصى ما يمكن من الموارد من أجل تنفيذها وإنشاء آليات انتصاف فعالة في خدمة الضحايا والتوقيع على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يتيح للأفراد إمكانية رفع دعاوى أمام الأمم المتحدة في حال انتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

من الضروري أيا كانت المرحلة الانتقالية الكشف عن الحقيقة بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وإذا كانت محاكمة مرتكبي تلك الانتهاكات حقا مشروعا فإنه من الواجب ضمان احترام متطلبات المحاكمة العادلة. يجب أن تضمن عملية العدالة الانتقالية، بالاشتراك مع المجتمع المدني وكل الأطراف الفاعلة المعنية، الحق في إنصاف الضحايا أو أصحاب الحقوق من أهلهم مع ضمان عدم تكرار تلك الجرائم. ينبغي أن يستخلص المجتمع بأكمله الدروس مما حدث، وعليه يجب الكشف عن الحقائق المتعلقة بتلك الأحداث والاحتفاظ بأرشيفها وإنشاء مركز لحفظ الذاكرة والسماح للأجيال القادمة بفهم الماضي وتوعيتهم في هذا الشأن.

يمكن للمجتمع الدولي أن يؤدي دورا رئيسيا في هذا المجال، في إطار الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية. ويجب أن تكون حقوق الإنسان في قلب النقاشات بشأن تسوية النزاعات في مجلس الأمن للأمم المتحدة وكذلك في المنظمات الإقليمية. وتوصي الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بوضع رزنامة لإجراء إصلاحات على الهيئات الإقليمية بما يسمح لها بالمساهمة على

الصعيد السياسي في إنجاح العمليات الانتقالية. وتعد العدالة أحد العناصر الأساسية في عملية إرساء السلام وتقع المسؤولية في إعمال العدالة بالدرجة الأولى على عاتق المحاكم الوطنية للبلدان التي ارتكبت فيها الجرائم. وإذا لم يتحقق ذلك يجب تعزيز آليات العدالة المستندة إلى الولاية القضائية خارج الإقليم. وعلاوة على ذلك، يجب أن تحظى المحاكم الدولية ومن بينها المحكمة الجنائية الدولية بدعم أوسع من أجل تعزيز مهامها المتعلقة بالتحقيق والعقوبات وإنصاف الضحايا والوقاية تكملة للعدالات الوطنية.

في سياق المراحل الانتقالية كثيرا ما تواجه المجتمعات التي تخلصت من الدكتاتوريات مشكلة مرتبطة بالهوية أثناء عملية بناء المجتمع التعددي الذي يحترم حقوق الأفراد أيا كان انتماؤهم. لكن العنصرية وكراهية الأجانب والتحريض على كراهية الآخر بسبب معتقداته الفلسفية أو الدينية إضافة إلى كراهية المثليين الجنسيين وغيرها من أشكال كراهية الآخر ما زالت موجودة وتقوم بعض الأطراف السياسية باستغلالها. وتتعرض الأقليات العرقية أو الدينية بشكل خاص إلى خطابات معادية لها وإلى أعمال عنف ومختلف أشكال التمييز وبصفة ممنهجة في بعض الأحيان. لا يمكن حصر انتماء الأفراد إلى الجنس البشري في انتماءاتهم العرقية أو الجنسية أو الفكرية أو في معتقداتهم الدينية أو جنسهم أو ميولهم الجنسية. وعليه فإن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تدعو الدول إلى حشد جهودها من أجل تعزيز التعددية واحترام الاختلاف والانفتاح الفكري اللذين يعدان من ركائز الديمقراطية. ومن الضروري سن قوانين ضد التمييز لمرافقة إعمال كافة الحقوق.

وتذكر الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بأن القانون الدولي ينص على ن لكل إنسان الحق في حرية الفكر والوجدان والدين أو المعتقد. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده إلا بما تحدده أحكام القانون التي تكون ضرورية لحماية الأمن الوطني النظام العام والصحة العامة أو الأخلاق أو الحريات الأساسية للآخرين. فالحرية الدينية تتوقف حيث تبدأ حقوق الغير.

في الوقت الذي تهدد فيه حقوق المرأة بالتراجع في كثير من البلدان تذكر الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. والنساء متساويات في الحقوق مع الرجال في كل المجالات بما فيها الحق في المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لبلدانهن وفي علمية السلام والمصالحة. وتدعو الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة على صعيد المؤسسات وعلى الصعيد السياسي والثقافي لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمساواة مع الرجل كما تدعوها إلى إلغاء قوانين الأسرة المقيدة للحريات. وتذكر الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بأن النساء لديهن أيضا الحق في الوصول إلى كافة الخدمات والوسائل التي تتيح لهن التحكم في الإنجاب.

حرية التعبير حق أساسي تنص عليه كل الصكوك الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان. ولا يمكن تقييد هذا الحق إلا في إطار القانون وبشروط ينبغي أن تذكر بشكل واضح وأن تشرح بصفة ضيقة. وتذكر الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في هذا الصدد بأن التحريض على الكراهية يمكن في بعض الحالات أن يشكل جريمة دولية كما ورد في نظام المحكمة

الجنائية الدولية. وينبغي أيضا حماية تكنولوجيات الإعلام الجديدة بصفتها وسائل للتعبيرعن الرأي من كل تقييد تعسفي.

وتدعو الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان الدول التي تمر بمراحل انتقالية إلى سن قوانين لتنظيم نشاطات الشركات حتى وإن كانت في البلدان الأجنبية ولا سيما عبر إجبارها على الالتزام بمبدأ العناية الواجبة ونشر معلومات فيما يخص آثار نشاطاتها على البيئة وحقوق الإنسان مع فرض عقوبات في حال عدم التزامها. كما تدعو الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إلى تغيير الجهة التي يقع عليها عبء الإثبات عند التحقيق في وجود علاقة سببية بين ضرر ما ونشاطات شركة ما في حال قيام الضحايا بمتابعات قضائية. وبصفة عامة، يجب أن تتحمل الشركات الأم المسؤولية عن نشاطات شركاتها الفرعية التي تتسبب في أضرار.

كثيرا ما ساهمت الاستثمارات والتجارة الدولية التي يفترض أن تكون وسيلة لتحقيق التنمية للجميع في مضاعفة ثروات الشركات متعددة الجنسيات التي تملكها أقليات أوليغارشية وذلك على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية السكان. فقد أضعفت اقتصادات بأكملها وفي بعض الأحيان قامت بتهميش شعوب بأكملها عبر انتهاك الحق في الغذاء وفي الصحة والتعليم وجميع الحقوق الاجتماعية. وتعتبر الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بأنه من الضروري أن تقوم الدول والمؤسسات المالية والتجارية الدولية التي تساهم فيها بإدراج سمو حقوق الإنسان في قلب سياساتها التنموية والاستثمارية في التبادلات التجارية. ويجب مرافقة هذه السياسات بمؤشرات لمعرفة مدى الضرر الذي قد يلحق بحقوق الإنسان ويجب أن تتكفل بقياسها آليات مستقلة يساهم فيها المجتمع المدني في البلدان المعنية.

مهما كان النظام القائم تؤدي ممنظمات المجتمغ المدني دورا أساسيا كسلطة مضادة لكن بشرط أن تكون مستقلة. ولكي تتمكن من التأثير بشكل فعال على النقاشات وفي إعداد المشاريع لمجتمعات ديمقراطية في عالم معقد ومتعدد الأقطاب تدعو الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان الدول إلى ضمان حرية تكوين الجمعيات وحرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي والحق في استعمال وسائل الإعلام العامة. وإيمانا منها بأهمية التحالفات تؤكد الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان على سياسة التحالفات الواسعة والمجددة، سواء أكانت ظرفية أو طويلة الأجل، مع كل الأطراف الفاعلة التي تتبنى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تمثل
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
١٧٨ منظمة لحقوق الإنسان
في ٥ قارات

أبقوا أعينكم مفتوحة

ترسيخ الحقائق

بعثات تقصي ومراقبة قضائية

من خلال أنشطة تتضمن بعث مراقبي محاكمات وتنظيم بعثات تقصي حقائق دولية، قد أسست الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إجراءات دقيقة وموضوعية لترسيخ الحقائق والمسؤولية, الخبراء المبعوثين إلى الميدان يتطوعوا بوقتهم لدعم أنشطة الفدرالية

دعم المجتمع المدنى

تنظم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان أنشطة متعددة بالمشاركة مع منظماتها العضوة في البلدان التي يتواجدون فيها والهدف الأساسي هو تعزيز دور وكفاءة نشطاء حقوق الإنسان ودفع التغيير على المستوى المحلي

تحريك المجتمع الدولى

تدعم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان منظماتها العضو وشركائها المحليون في جهودهم تجاه المنظمات الدولية، تقوم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بتنبيه الآليات الدولية عن إنتهاكات حقوق الإنسان وتحيل القضايا الفردية اليهم، كما أن الفدرالية تأخذ دور في تطوير الآليات القانونية الدولية

إبلاغ وإقرار

تقوم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالإبلاغ وتحريك الرأي العام وذلك من خلال بيانات صحفية ومؤتمرات صحفية وخطابات مفتوحة إلى السلطات وتقارير عن بعثات بالإضافة إلى النداءات العاجلة والإلتماسات والحملات وموقع الأنترنت : فتستعين الفدرالية بجميع وسائل الإتصال لرفع الوعي فيما يتعلق بإنتهاكات حقوق الإنسان

الفدرالية الدولية لحقوق النسان
١٧ باساج ديلا مان دور- ٧٥٠١١ باريس- فرنسا
الهاتف: ٢٥١٨ ٥٥ ٤٣ ٣١ ٣٣+ الفاكس: ٨٠ ١٨ ٥٥ ٤٣ ٣١ ٣٣+
الموقع الاكتروني: http://www.fidh.org

إدارة النشر: كريم لاهيجي
رئيس التحرير: أنطوان برنارد
التنسيق: ايزابل براشيه
التصوير: الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
التصميم: سيلين باليرو توتو

Imprimerie de la FIDH - Dépôt légal octobre 2013 - FIDH (English ed.) ISSN 2225-1804 - Fichier informatique conforme à la loi du 6 janvier 1978 (Déclaration N°330 675)

تم نشر هذا التقرير بدعم من:

محتوى التقرير من مسؤولية الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

تمثل
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
١٧٨ منظمة لحقوق الإنسان
في ٥ قارات

المادة٤: لايجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما. المادة ٥: لايعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة. المادة ٦: لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية. المادة ٧: كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تميز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا. المادة ٨: لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون. المادة ٩: لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو

عن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

- تتحرك الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان من أجل حماية ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان ومنع تلك الإنتهاكات وملاحقة مرتكبيها

حماية شاملة
تعمل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان لإحترام جميع الحقوق المنصوص عليها في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان : الحقوق المدنية والسياسية بالإضافة إلى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية

حركة عالمية
تأسست الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في سنة ١٩٢٢ وتجمع اليوم ١٥٥منظمة عضوة في أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم, نقوم الفدرالية بتنسيقودعم أنشطتهم وتوصل صوتهم إلى المستوى الدولي

منظمة مستقلة
مثل جميع منظماتها العضوة لا تنتمي الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إلى أي حزب سياسي أو ديانة معينة .وهي مستقلة عن كل الحكومات

fidh
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

للحصول على معلومات عن المنظمات ١٧٨ الأعضاء يمكن مراجعة الموقع اللكتروني : http://www.fidh.org